بذلك الشم في فضل الجماعة وفي شيخنا لو تخلف لاتمام التشهد الاول
اذا قام الامام قبل ان يتمه المأموم فهو متخلف لغير عذر فليس له
التخلف بزيادة عن ركنين وعن مريض متخلف لعذر فيغتفر له التخلف
ثلاثة اركان طويلة واعتمد جمع انه لمسبوق فيركع مع امامه
وتسقط عنه الفاتحة اه ولان الظاهر مضيها على الصحة قال حج
وبر يتجه ان الشرط كالركن خلافا لما وقع في المجموع فقد صرحوا بان
الشك في الطهارة بعد طواف الفرض لا يؤثر وبجواز دخول الصلاة
بطهر متشكك فيه فيما اذا تيقن الطهر وشك هل احدث فتعين
حمل قول المجموع لو شك بعد صلاته هل كان متطهرا امر لا اثر على
ما اذا لم يتيقن الطهر قبل ودعوى ان الشك في الشرط يستلزم الشك
في الانعقاد يرد كلامهم المذكور لانهم اذا جوزوا له الدخول فيها
مع الشك كما علمت فاولى ان لا يؤثر طروه على فراغها فعلم انهم
لا يلتفتون لهذا الشك بعد السلام باصل الاستصحاب واما قوله
ان الشك بعد السلام في كون احامه ما مو ما يوجب الاعادة فهو
ماخوذ فيه لانه الاصل هنا يستصحب الى الاولى فليس مما خذ فيه
فهو كما لو شك بعد السلام في اصل الطهارة او الاستقبال او الستر انما
وجبت الاعادة فيما لو توضا ثم جدد ثم صلى ثم تيقن ترك مسح
من احد الوضوئين لانه لم يتيقن صحة وضوئه الاول حتى يستصحب
فالاعادة هنا مستندة لتيقن تركه لا الشك فليس مما خذ فيه والسلام
حصل بعد عود للصلاة كما ياتي نيؤثر الشك بعد لتبين انه لم يخرج
من الصلاة والشك في السلام نفسه يوجب الاتيان به فاغنى سجود
لقوات محل بالسلام كما مر وفي انه سلم الاولى تقدم في ركن الترتيب
اي انه لو سلم الثانية على اعتقاد انه سلم وكيف عدم حسبان
الثانية الاولى ثم شك في الاولى او بان انه لم يسلم منها لم يجب
سلامه عن فرضه لانه اتى به على اعتقاد النظر فليسجد للسهو
ثم يسلم ووجه عدم حسبان الثانية ان نية الصلاة لم تشملها
بطريق الاصالة لو تيقن عدمها بعد الخروج منها ولاختلافهم في انها

من الصلاة

من الصلاة امر لا اه حج واستوجه حج في تحفته ايضا ما بحث انه لو نوى
نفلا مطلقا فتشهد اثناءه بنية ان يقوم بعده الى ركعة او اكثر ثم
بدا له ان لا يقوم لم يجزه ذلك التشهد لانه لم يفعل في محل المتعين
له بطريق الاصالة اه تولم في عدم الفرق قال حج لشكه في اصل
الانعقاد من غير اصل يعتمد ومنه ما لو شك انوى فرضا او نفلا
لا الشك في نية القدوة في غير الجمعة وانما لم يضر الشك بعد فراغ
الصوم في نيته لمشقة الاعادة فيه ولانه اغتفر فيها فيه لم يغتفر
فيها هنا واما هو قبل السلام فقد علم مما قبله في ركن الترتيب
انه ان كان في ترك ركن اتى به ان بقي محله والا فبركعة وسجد
للسهو فيهما لاحتمال الزيادة او تضعيف النية بالتردد في بطل
فيما لو سلم وقد بقي ركنا فاكثر فحرم فورا باخر لم تنعقد
لانه في الاولى ثم ان ذكر قبل طول الفصل بين السلام ويتيقن
الترك ولا نظر هنا لتحرمه بالثانية اذ لا يعتبر الفصل بين السلام
والتحرم خلافا لمن وهم فيه بنى على الاولى وان تخلل كلام يسير
واستدبر القبلة او بعد طول استانفها لبطلانها به مع السلام
بينهما واذا بنى حسب له ما قراه وان كانت الثانية نفلا في انعقاده
ولا اثر لكون شعر ا بظن النفل على الاوجه كما مر ثم لو ظن انه
اتى في صلاة اخرى فرضا او نفلا فاتمها عليه ثم بان خلافه لم يؤثر وهم يا تي فيه
تفصيل الشك في النية لانه يضعفها بخلاف الظن وخرج بنفلا
ما لو طال الفصل بين السلام وتحرم الثانية فيصح التحرم بها
وفرق هنا بين السلام ويتيقن الترك فقد وهم اه جميعه
من التحفة قاعدة وهي انما تشكك في هذه القاعدة توجب
من قاعدة تعارض الاصل والظاهر المبسوط عليها الكلام
فيما مر ثناء في شروط الصلاة او من قاعدة لا يزال اليقين
بالشك الا في احدى عشر مسئلة احدها شك ما مع الخف
هل انقضت المدة ام لا الثانية شك مسح في الحضر او في السفر
يحكم في المسئلتين بانقضاء المدة الثالثة اذا احرم المسافر

لا يزول اليقين بالشك الا في احدى عشر مسئلة